

في القائد الديني حالة فطريّة، ومطلوبة، لتحقيق التّديُن الصّحيح، وعلى هذا فإنّ هؤلاء الأشخاص واسطةٌ في أصل الموضوع، ولكن هذه الواسطة لها موضوعيّة، وليست منظورة فقط على نحو الطريقيّة، والتّعبير الأوضح المُعبّر عن هذه الحالة: أنّ الذي يُؤخذ عنه تُنظر وواسطته بمنظارٍ بعيدٍ؛ لحفظ أصل الأخذ عنهم عليه السلام، إلّا أنّ المطلوب الواقعي في هذه النّظريّة هو النّظر إلى المأخوذ عنه الدّين بنظر الموضوعيّة؛ تغليباّ لها على ملاحظة الطّريقيّة فيه، فيُحصر الإسلام فيه مطلقًا، ويُنوّه على تقدّمه، وفضله، واستحقاقه لهذا التّقديم دون غيره، ويُتعامل معه -في كثير من الأحيان- كالمعصوم تمامًا، إلّا في مساحات صيّفة يطرّأ أصحاب هذه الرّؤية إلى التّنبؤيه عليها؛ حفظًا لأصل نظريّة العصمة.

الرّأي الثّالث:القبول المقيّد لشخصنة الدّين

إنّ الشّخصنة عند هؤلاء أمر بين أمرين، فالشّخص الذي يُؤخذ عنه يُلاحظ بلحاظ الطريقيّة، وبلحاظ الموضوعيّة أيضًا في نفس الوقت، أمّا للحاظ الأوّل؛ فلانّ المطلوب الأساس منه أن يوصل لرأي أهل البيت عليهم السلام، فإنّ رأي أهل البيت عليهم السلام عليه المدار حقيقة، ولا خصوصيّة للرّأي المستقل عنهم، مهما بلغت مداركه من خبرة، وتجربة، وسداد، إلّا بمقدار ما يعبّر عنه كلّ ذلك من الأخذ عنهم عليهم السلام على وجه الخصوص، وأمّا الحاظ الثّاني؛ فلانّ الواسطة يُطلب فيها مجموعة من الخصال الدقيقة، التي متى اختلّ بعضها فإنّ الطريقيّة تختلّ، فلا بدّ من توفّر الواسطة على أمور يُنظر إليها بلحاظ الموضوعيّة في الشّخص الواسطة.

وهذه الآراء تحتاج إلى مناقشةٍ من أجل أن يتبيّن الصّحيح من بينها، فأَيّ هذه الآراء هو الصّحيح؟ هذا ما نذكره في النقطة التالية:

• **النّقطة الثّالثة: مناقشة الآراء الثّلاثة**

مناقشة الرّأي الأوّل

مناقشة الصنف الأوّل(المُحدّثين):

أولاً: إنّ الغاء دور العلماء والمتخصّصين خلاف الإملاءات الفطريّة والعقلانيّة كما اتّضح ممّا سبق، وهو يفتح باب القوضى الفكريّة، والتّضارب في الآراء المحمّلة على النّصوص من دون حجة. ثانياً: إنّ الدّعوة إلى قطع العلاقة مع العلماء بتعميم بعض الحالات من الدّجل الواقع في ادعاء المناصب التّبنيّة على كلّ من شغل هذه المواقع، تُعدّ دعوى بعيدة عن الموضوعيّة، والواقعيّة، والإنصاف.

ثالثاً: هذا الرّأي خلاف ما أرشد إليه أهل البيت عليهم السلام أنفسهم من ضرورة اتباع العالم بالشّروط التي ستُضح فيما يأتي إن شاء الله، ففكرة هؤلاء تنقض نفسها بنفسها؛ إذ أنّها تدعي ضرورة الأخذ عن أهل البيت عليهم السلام بالشّنة المحمّكيّة مباشرة، وما دور الفقهاء إلا الرواية، ولا شغل لنا بداريتهم البتّة، فالحجّة عندهم هو نفس هذه الرّوايات، ثمّ إنّ نفس هذه الرّوايات ترشّد بتظافر واستفاضة حجةٍ إلى ضرورة الأخذ عن خصوص العالم، وعدم الانفصال عنه في فهم الدّين، فكان الطريق الذي ارتضوه في اتباع الدّين بنفسه مبطلاً لحجّتهم في بطلان اتباع العلماء.

ومن ذلك ما ورد عن الصادق عليه السلام: (مَنْ دَانَ اللَّهَ بِغَيْرِ سَمَاعٍ مِنْ عَلِيمٍ صَادِقٍ أَلَزَمَهُ اللَّهُ الثَّيِّبَةَ إِلَى الْعَنَاءِ....)

مناقشة الصنف الثّاني(المُحدّثين):

أولاً: إنّ فتح باب الدّراية للجميع والاقصرار في التّواصل مع الفقهاء على أنّهم مجرّد وسائط ورواة فقط، يعني جعل حديثهم عليهم السلام شرعة لكلّ وارء، ويلزم منه أن يفتي كلّ غير ذي علم بجهله في الدّين؛ أنّه عثر على رواية هنا، أو على حديث هناك، ويلزم منه أن يُنسب إلى الشّارع ما ليس فيه، وفتح باب البدعة، والإفتاء بغير علم، والتّوهين من الدّين، والاستنقاص من حديثهم، وتحكيم الهوى والاستحسان، والخطي في معالجة ما روي عنهم إذا كان متضاربًا في ظاهره، والنّظر إلى مطلق مع إغفال مقيّد، والإفتاء وفقًا لعام مع إلغاء مخصّصه، وعدم التفريق بين الناسخ ومنسوخه، وما ورد من خبر ثقية، وما ورد منه جدًّا، وغير ذلك من مستلزمات الصنعة التي لا يقدر عليها حتى العالم إن لم يكن فقيهاً مجتهدًا، فضلاً عن عامة الثّاس، فكيف تُتعلّق حينها مع الفقيه كناقل فقط؟ ومن الذي يسميّر الشّنة المحمّكيّة عن الشّنة الواقعيّة بنحو الحجّة؟ ومن الذي سيتمكّن من ترتيب الأثر؟!

وقد ورد ما دلّ على أنّ الرّواية وحدها لا تكفي، وأنّها حين تذكر مجرّدة عن ملاحظة الدّراية، فإنّها تأتي بمعنى إرادة اللازم بذكر الملزوم، فالرّواية ملزوم، والدّراية هي اللازم، وهي المراد أساسًا، والقيمة لها، وما قيمة الرّواية إلا بقيمة درايتها. جاء عن الصادق عليه السلام: (اغرفُوا مَنَازِلَ شِيعَتِنَا عِنْدَنَا عَلَى قَبَرِ رَوَاتِهِمْ عَنَّا وَفَهْمِهِمْ مَنَّا)، وعنه عليه السلام: اغرفُوا مَنَازِلَ شِيعَتِنَا بِقَدْرِ مَا يُخْبِسُونُ مِنْ رَوَايَاتِهِمْ عَنَّا، فَإِنَّا لَا نَعُدُّ الْفَقِيهَةَ مِنْهُمْ فَقِيهًا حَتَّى يَكُونُوا مُحَدِّثًا، فَقِيلَ لَهُ: أَوْكَيْتُكَ الْمُؤْمِنَ مُحَدِّثًا؟ قَالَ: يَكُونُ مُفْهِمًا، وَالْمُفْهِمُ مُحَدِّثٌ).

ثانيًا: إنّ الملحوظ أنّهم عليهم السلام أعطوا كلّ واحد بمقدار استعداده، فمن جهة اقتصرُوا في بعض الأحاديث على المستوى الواضح في الفهم العرفي النمطيّ المتعارف، مخاطبين به الثّاس العاديين، ومن جهة أخرى أفاضوا الكثير من خزان علمهم على من كان يمتلك استعدادًا لتلقّيها من أصحابهم الخُصّص؛رضوتهم؟، فحصر ما أثر عنهم في النّمط الأوّل بلا وجه، وبدل على ذلك طوائف من رواياتهم عليهم السلام منها:

١) ما دلّ على أنّ حديثهم صعب مستصعب.

٢) ما دلّ على أنّ في حديثهم محكمًا ومتشابهاً.

٣) ما تحدّث فعلاً وفقًا للنمط الثاني الذي لئى حاجة الخُصّص، فتعمّق في بيان خزان علمهم عليهم السلام. إذن: لا شك أنّ أحاديثهم عليهم السلام لم تكن على نسق واحد محصور في المخاطبات السطحيّة العرفيّة، فلا بدّ من الشّخصنة إذن، بمعنى الرّجوع إلى غير المعصوم لفهم ذلك كلّه، وعدم الاستقلال بفهمه بلا حجة ظاهرة.

ثالثًا: إنّ التّتبّع يقضي بأنّ من الرّوايات ما لوحظ فيه خصوص الرّايي باليّسة إلى تحديد مناط الأخذ عنه، بغض النّظر عن المروي، ومنها ما لوحظ فيه خصوص المروي، بغض النّظر عن الرّايي، ومقتضى الجمع بين الأمرين هو: أنّ الشّارع قد اهتمّ بالأمرين معًا، وهذا ما يلزمنا بنتيجة مفادها: أنّ التّوصّل إلى رأي أهل البيت عليهم السلام لا يمكن إلا بملاحظة الرّايي والمروي معًا، معًا يعني حتميّة شخصنة الدّين في غير المعصوم، بسبب انحصار الطّريق -في التّوصّل إلى دين المعصوم- بهذا الطّريق العقلاني الذي يلحظ خصوصيات الرّايي، ولكن بشروط بيّنتوها، متى ما اتّبعت، أخذنا بأقربها احتمالاً لإسابة دينهم عليهم السلام، ومتى ما أحلّ بها، فإنّ نتيجة ذلك هي الابتعاد عن منهجهم، وعن دينهم.

• **والنتيجة**

أنّ ربط الدّين بأشخاص أهل البيت عليهم السلام في هذا العصر، لا يمكن أن يكون إلا بربطه بوسائط وأشخاص من غير المعصومين عليهم السلام، وهذا هو الطريق العرفيّ، والفطريّ، والعقلانيّ المُمضى من عندهم عليهم السلام، وبهذا يتّضح بطلان الرأي الأول، وأنّ النّظر إلى الفقهاء بعين الطريقية البحتة أمر مخالف للفطرة، والتّبيرة العقلانيّة، والسيرة المتشريعة، فنبقى حينئذٍ بين أمرين: أن ننظر إليهم بعين الموضوعيّة فقط. أو أن ننظر إليهم بعين جامعة بين الأمرين.

إنتمى ووليه الجزء الثاني والأخير في العدد المستقبل

المصدر: مجلة رسالة القلم، العدد ٦٨

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ مِنَ الْخَوَلِ وَالشُّوَّةِ فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ. اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنَ الَّذِينَ ادَّعَوْا لَنَا مَا لَيْسَ لَنَا بِحَقِّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَبْرَأُ إِلَيْكَ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا فِينَا مَا لَمْ تَقُلْهُ فِي أَنْفُسِنَا. اللَّهُمَّ لَكَ الْخَلْقُ وَمِنَكَ الْأَمْرُ وَإِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ. اللَّهُمَّ أَنْتَ خَالِقُنَا وَخَالِقُ آبَائِنَا الْأَوَّلِينَ وَأَبَائِنَا الْآخِرِينَ، اللَّهُمَّ لَا تُلْقِ الْبُؤْسِيَّةَ إِلَّا بَعْدَكَ، وَلَا تَصْلُحْ الْإِلَهِيَّةَ إِلَّا لَكَ، فَالْعَنِ الثَّمَّارِيَ الَّذِينَ صَغُرُوا عَظَمَتُكَ، وَالْعَنِ الْمُضَاهِينَ لِقَوْلِهِمْ مِنْ بَرِّيَّتِكَ.

اللَّهُمَّ إِنَّا عِبِيدُكَ وَأَبْنَاءُ عِبِيدِكَ، لَا تَمْلِكُ لَأَنْفُسِنَا صَرًْا وَلَا نَفْعًا وَلَا مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا ثَنُورًا. اللَّهُمَّ مَنْ رَعِمَ آتْنَا أَرْبَابَ فَتَحَنَّنْ إِلَيْكَ مِنْهُ بَرًّا، وَمَنْ رَعِمَ أَنَّ الْبِنَا الْخَلْقِ وَعَلَيْنَا الزَّرَقُ فَتَحَنَّنْ إِلَيْكَ بَرًّا مِنْهُ كِبَرَاءَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُونَ النَّصَارَى. اللَّهُمَّ إِنَّا لَمْ نَدْعُهُمْ إِلَى مَا يَزْعُمُونَ، فَلَا تُؤَاخِذْنَا بِمَا يَقُولُونَ، وَأَغْفِرْ لَنَا مَا يَزْعُمُونَ، وَ «رَبِّ لَا تَذَرْنِي الْأَرْضَ مِنْ الْكَافِرِينَ ذَرَبًا» إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يُضِلُّوْا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فِاجِرًا كَفَّارًا».

مقالة/ الجزء الأول

شخصنة الدّين وجدليّة العاطفة

• الشيخ علي أحمد الجعفري

<p>الانتباه: الأبحاث و المقالات المنشورة لا تعبر عن رأي «الأفاق» بالضرورة، بل تعبر عن رأي أصحابها</p>
<p>الملخص:</p> <p>تعرّض الكاتب إلى مسألة شخصنة الدين والمقصود منها ربط الدّين بالأشخاص، فبعد أن ذكر ما يدلّ ضرورة شخصنة الدّين بشكلٍ إجمالي، ذكر ثلاثة آراء حول ذلك، مناقشاً للرّأيين الأوّلين وهما الرّفص المطلق والقبول المطلق للشّخصنة، واختار الرّأي الثّالث والذي يذهب إلى أنّه لا بدّ من شخصنة الدّين، أي ربطه مع غير المعصوم في زمن الغيبة، ولكن ضمن قيود ضوابط معينة، مستعينا في بيان ذلك بروايات أهل البيت عليهم السلام.</p>

إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ)، وعنه عليه السلام: «أَمَّا إِنَّهُ لَيْسَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ حَقٌّ وَلَا صَوَابٌ إِلَّا شَيْءٌ أَخَذُوهُ مِنْ أَهْلِ النَّبِيتِ وَلَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ يَقْضِي بِحَقِّ وَلَا عَدْلٍ إِلَّا وَمِفْتَاحُ ذَلِكَ الْقَضَاءُ وَنَابِئُهُ وَأَوَّلُهُ وَسُنَّتُهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، فَإِذَا اشْتَبِهَتْ عَلَيْهِمُ الْأُمُورُ كَانَ الْخَطَأُ مِنْ قِبَلِهِمْ إِذَا أَخْطَأُوا، وَالصَّوَابُ مِنْ قِبَلِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام إِذَا أَصَابُوا)، وعنه عليه السلام: (كُلَّمَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ هَذَا النَّبِيتِ فَهُوَ بَاطِلٌ)، وهذا شامل لما خرج شيء منه من هذا البيت، واختلط بغيره، فإنّه ككُلّ ليس من هذا البيت عليهم السلام.

وعن الصادق عليه السلام: (كَذَبَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مِنْ شِيعَتِنَا وَهُوَ مُتَمَتِّبُكَ بِغَزْوَةِ غَيْرِنَا)، وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال لي: (إِنَّ الْحَكَمَ بَيْنَ غُثْبَيْةٍ مِمَّنْ قَالَ اللَّهُ: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ أَمَّا بَالَهُ وَيَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ» فَلْيُشْرِكِ الْحَكَمَ وَلْيُغْرِبْ، أَمَّا وَاللَّهِ لَا يُصِيبُ الْعِلْمَ إِلَّا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ نَزَلَ عَلَيْهِمْ جَبْرِئِيلُ عليه السلام).

إذن: الأصل في الأخذ أن يكون عن المعصوم لا غير، وأَيّ أخذٍ أو اتصالٍ بغير المعصوم فليس بحجة، ولا قيمة له في نظر أهل البيت عليهم السلام.

٧) يبقى الكلام في أنّ هذا الأخذ المباشر عن المعصوم إذا كان غير متاح -كما هو الأمر في زماننا، بل حتى في زمانهم عليهم السلام في كثير من الحالات- فما هو العمل؟ مع صمّ الرّؤية السابقة إلى ما تفرضه الظروف -التي تفرض عدم إمكان الاتّصال بالمعصوم دومًا حتى في عصر ظهوره فضلًا عن عصر غيابه- فقد جرت التّبيرة المُفضاة من أهل البى عليهم السلام على الأخذ من صدور الرّجال الذين يُعدّون الأقرب إلى المعصوم قدر الإمكان، مع العلم بالفارق الكبير بينهما، ولذا جاءت السلسلة كالتالي: الأصل، وهو الله تعالى، ثمّ فروعه ممثّلة في النّبي صلى الله عليه وآله وسلم، والأئمة الأطهار عليهم السلام، ثمّ الفقهاء العدول، ثمّ العلماء العاملون، فهو خطّ واحد، وسلسلة واحدة، مع حفظ الفارق بين المعصوم وغيره.

٨) مع انتهاء التّيلسة تنزّلُ بغير المعصوم اضطرارًا، نشأت عندنا مسألة في غاية الأهمية، وهي مسألة شخصنة الدّين، أي ربطه بالشّخصيات غير المعصومة، وإعمال عاطفة الحبّ في هذا الارتباط في أوجها، بحيث يكون التعلّق مطلقًا بغير المعصوم، فانفتح الباب وفقًا لذلك إلى إدّعاء الفساد، وخلط الغثّ بالشّمين؛ حيث لا يُؤمّن من نفس الصّالح المأخوذ عنه أنّه يقع في الخطأ كونه غير معصوم، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يُؤمّن ألاّ يُؤخذ عن النّمودج المرتضى عندهم؛ حيث قد يشتهيه المؤمن في تحديد مصداق من يأخذ عنه، فيقع بين يدي دجالٍ يدّعي القيادة الدّينية بأيّ شكلٍ من أشكالها، فيكون ضحيّته عقيدةً وسلوكًا من حيث يعلم أو لا يعلم.

والشّؤال المهمّ هنا: كيف نعالج هذه المشكلة الواردة؟! فمن جهة: لا بدّ من شخصنة الدّين ولو بمقدار؛ حيث اتّضحت أهمية ربط الدّين بالأشخاص في تحقيق عملية التّدين، وتلبية متطلباتها، ومن جهة أخرى: قد تكون بذلك في وارد نسبة ما ليس في الدّين إلى الدّين، فتفسد العقيدة، ويفسد الشّلوك، ويضيع الهدف من الشّخصنة حينئذٍ!

• **النّقطة الثّانية: الآراء حول (شخصنة الدّين)**

وهنا تأتي عدّة نظريات، فإنّ ربط الدّين بالأشخاص في هذا العصر -بعد الفراغ من ضرورة ربطه بالمعصومين عليهم السلام، وأخذ عنهم- فيه آراء متعدّدة:

الرّأي الأوّل: الرّفص المطلق لشخصنة الدّين في غير المعصوم

بمعنى عدم جواز الأخذ من غير المعصوم، إلّا أن يكون رايًا عنهم، فالأخذ حقيقة عن المعصوم فقط، وما الرّايي إلا واسطة للتّوصل إليهم عليهم السلام، وكأنّ أصحاب هذا الرّاي يرون التّمخّص في النّظر إلى هذه الواسطة بعين الطّريقيّة.

وتختلف دوافع هؤلاء، فهم صنفان:

١) (المُحدّثون): وهم من يرى أنّ الفقهاء ما هم إلا قَطّاع طُرق، ومتوصلّون، يتاجرون بفقاھتھم، ويطلبون الدّنيا، والوجاهة، ومن هنا يَنظَرُون إلى ضرورة الانفكاك عن خطّ الفقهاء، وإلغاء التّبعيّة لهم، والتّعامل المباشر مع الموروث الرّوائي لأخذ الدّين عنه دون واسطة، اعتمادًا على العقل. (المُحدّثون): وهم من يرى ضرورة الرّجوع إلى الفقهاء، ولكن بمعنى أنّهم رواء، ونشأذّ للأخبار، متخصصون فيها، فقط يحدّدُون ما يمكن أخذه منها، وما لا يمكن الاعتماد عليه منها، وليس لهم أن يجتهدوا بابتداع الآراء من خلال استنطاق النّصوص برؤية تجديديّة، أو تحليليّة، أو موضوعيّة، بل عليهم أن ينظروا في الأخبار بنحو نمطيّ تقليديّ؛ لأنّ أهل البيت ا خاطبوا الثّاس بهذا النّمط التقليديّ، فلا وجه حينئذٍ لإطّاء هذه النّصوص مداليل ظنيّة لا تحتملها ألفاظها.

وربّما استندوا في ذلك إلى مفاد عديد من الرّوايات، منها ما عن الصّادق عليه السلام: (اغرفُوا مَنَازِلَ الرِّجَالِ مِثْلًا عَلَى قَدْرِ رَوَايَاتِهِمْ عَنَّا؛ فإنّ ظاهرها أنّ منازل الفقهاء عندهم؛ بقدر روايتهم، وبحسب غلّيّتهم في مطالبة علم الرّواية، وأمّا الدّراية، فلم تُؤخذ موضوعًا في الحكم بقرب منزلتهم منهم عليهم السلام.

وكذا ما جاء من روايات في بيان بطلان الرّأي، والاستحسان، والاجتهاد، طريقًا لكشفٍ واقعيٍّ للأحكام، ممّا يفهم منه ضرورة الاقتصار على ظواهر ما جاء عنهم عليهم السلام، دون محاولة تعميقه بما لا يحتمله لفظه، ثمّ نسبته إليهم عليهم السلام دون وجه حق.

الرأي الثاني:القبول المطلق لشخصنة الدّين:

بمعنى ضرورة الدّويان في الأشخاص؛ استعاضةً بذلك عن غياب المعصوم؛ فإنّ حالة الدّويان



• **مقدمة:**

ورد عن سَيِّدِنَا ومولانا الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: {مَنْ دَخَلَ فِي هَذَا الدِّينِ بِالرِّجَالِ أَخْرَجَهُ مِنْهُ الرِّجَالُ كَمَا أَدْخَلُوهُ فِيهِ وَمَنْ دَخَلَ فِيهِ بِالْكِتَابِ وَالشَّيْءِ زَالَتْ الْجِبَالُ قَبْلَ أَنْ يَزُولَ}.

يُعدّ ربط الدّين بالأشخاص جدليّة واسعة على المستوى النّظري، وآثاره ممتدّة على المستوى الثّطبيقي، منها ما هو سلبى، ومنها ما هو إيجابى، ومن أجل تبين حقيقة الأمر، وما ينبغى فيه، فلنتناول هذا الموضوع -على سعتّه- مختصرينه في أربع نقاط:

• **النّقطة الأولى: تحليل جذور (شخصنة الدّين)**

وهنا أمرٌ يتبيّن موقع الشّخصنة في معادلة التّدين:

١) إنّ التّدين مسألة فطريّة، جُبل عليها كلّ الثّاس، وهي موجودة في أعماقهم من أصل خلقتهم. ٢) يتفرّع على الأمر الأوّل أنّ الثّاس كلّهم على دين، إلّا ما ندر ممّن شدّ عن هذه الفطرة ادّعاء، وهو رغم ذلك لو رجع إلى أعماقه لوجد نفسه متعلّقةً بدين، وبربّ، فهذه المسألة الفطريّة أوجبت أن تكون مسألة التّدين مسألة عاثةً.

٣) إنّ تحقيق التّدين -فكرًا وسلوكًا- لا يمكن أن يحصل عادةً إلا بالأخذ عن أحد، فالدين -أَيّ دين- يحتاج إلى قيّم؛ ولذا نجد أصحاب الأديان يرجعون في نهاية الأمر إلى رؤوس وقادة، تُؤخذ عنهم معالم الدّين وتوجيهاته، أنبياء كانوا، أو أوصياء، أو رهبانًا، أو أحنبا، أو علماء، وهكذا، فالدين في جهة الأخذ مآله إلى رأس يُؤخذ عنه.

٤) من هنا تنبثق مسألة الارتباط العاطفي بهذا الرّأس؛ إذ أنّه متفصّل -في الواقع، أو في نظر المتدين على الأقل- على المتدين، بإرشاده إلى ما ينبغى، وما لا ينبغى، فتتكوّن على إثر ذلك رابطة عاطفيّة قد تفوق الرّابطة العاطفيّة التّسبيّة، فيعشق القائد الدّيني أكثر حتى من عشق الأب، والأمّ، الأخ، والقديس.

٥) لا شك أنّ هذه الرّابطة العاطفيّة هي الرافد الذي لا غنى عنه، الذي يضمن استمرار عمليّة الأخذ، وإلا فإنّ الثّاس ليست مجبورة على الأخذ من شخصيّة منبودة ومكروهة لديهم، ومن هنا ورد عن الباقر عليه السلام: (الدّين هُوَ الْحُبُّ وَالْحُبُّ هُوَ الدّين)، فإنّ الرّابطة العاطفيّة بأرباب الدّين وقادته ركّن أساسيّ في إشباع حاجات عمليّة التّدين.

٦) في نفس الوقت الذي تكون فيه الرّابطة العاطفيّة برؤوس الدّين ركنا أساسيًا في تلقّي الدّين والعمل به، إلا أنّها من الخطورة بمكان، بحيث قد تنقلب على صاحبها بآثار عكسيّة خطيرة جدًّا، حين يُخطئ المتدين تحديد مصداق هذا الرّأس، فيخطئ بذلك ما أراد طلبه من دين، ومن هنا جاءت فكرة ضرورة الارتباط بالمعصوم وحده؛ لأنّه لا ضمانة حقيقية لأخذ الدّين كما نزل من دون أيّ إضافة أو نقصية أهوائيّة أو ذوقيّة، إلا بالأخذ عن خصوص المعصوم وحده، وحينها سيكون هذا الارتباط العاطفي مُنتجًا لثمرته المرجوة، وإلا كان خطرًا داهمًا.

من هنا ورد عنهم عليهم السلام هذا المعنى مستفيضًا، فعن الثّمالي قال: سَأَلْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ «وَمَنْ أَصْلَ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ»، قَالَ: (عَنَى اللَّهُ بِهَا مَنْ اتَّخَذَ دِينَهُ رَأْيَهُ مِنْ غَيْرِ إِمَامٍ مِنْ أَيْمَةِ الْهُدَى)، وعنه عليه السلام: (مَنْ دَانَ اللَّهَ بِغَيْرِ سَمَاعٍ عَنْ صَادِقِ أَلَزَمَهُ اللَّهُ الْبِئْسَةَ [نتيه])

أسئلة وردود

الجواب:

إن وصف الإمام بالعصمة والأعلمية والأفضلية لا يعنى إلا أنهم عباد الله المخلصين الذين شملتهم غناية الله، وبما أن الله تعالى يعرف عباده أفضل من غيره، اختارهم ليكونوا خلفاء يهدون بامر الله، وفي الوقت نفسه فانهم عباد الله المكرمون الذين لا يعصونه وينصاعون لأوامره. وعلى ذلك، فإن من يغالى في حقهم ويخرج عن الحد في وصفهم فقد ضلّ عن سواء السبيل.